جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الامم المتحدة
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

كلمة

المجموعة العربية

يلقيها

الدكتور نواف سلام

مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة

أمام

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٠/٥/٥

السيد الرئيس،

يشرفني أن القي هذه الكلمة باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

بداية، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. إن دول المجموعة العربية على ثقة بأنه في ظل قيادتكم الحكيمة، سنتمكن من تحقيق نتائج ملموسة بعد فشل مؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٥، واعادة البريق إلى معاهدة عدم الانتشار التي تعتبر الإطار الصالح والركيزة الأساسية من أجل تحقيق آمال شعوبنا في بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وإذ نلاحظ المناخ الإيجابي في مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار في ضوء التوجهات التي عبّر عنها عدد من الدول النووية لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، فإنّنا نؤكد على أهمية ترجمة هذه التوجهات إلى خطوات ملموسة من خلال برنامج زمني واضح لإزالة الأسلحة النووية يعيد الثقة في جدوى وفعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف. ونرى أن الاتفاقية التي وُقعت مؤخراً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية هي خطوة هامة بالاتجاه الصحيح، غير أن عدم التقدّم بشكل خاص في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط قد يهدد بانهيار نظام منع الانتشار برمته.

وانطلاقاً من الاهمية التي توليها المجموعة العربية لاخلاء العالم من الاسلحة النووية، قمنا بتقديم أربع أوراق عمل تعبّر عن موقف الدول العربية الذي ينبثق من روحية نصوص معاهدة عدم الانتشار والالتزامات والتعهدات التي سبق وتمّ الاتفاق عليها في مؤتمري المراجعة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وفي هذا السياق يهمنا التشديد على النقاط التالية:

أولاً: تُذكّر الدول العربية المجتمع الدولي بأن قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥، يشكل أحد أهم نتائج المؤتمر، ويُعتبر الركيزة الأساسية التي جرى على أساسها قبول تمديد المعاهدة إلى أجَلٍ غير مسمّى. وتعرب الدول العربية عن قلقها البالغ من عدم تنفيذ هذا القرار الذي مضى على إصداره خمسة عشر عاماً، وتعتبر أن هذا الأمر لا يخلُّ فقط بمصداقية القرارات الصادرة عن مؤتمر التمديد والمراجعة لعام ١٩٩٥، وإنما أيضاً بمصداقية المعاهدة بحد ذاتها.

ثانياً: تؤكد الدول العربية أن استمرار إسرائيل بإصرارها على رفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحدّيها للقرارات الدولية ذات الصلة، يشكل تهديداً لأمن واستقرار الدول العربية التي أصبحت جميعها أطرافاً في المعاهدة، ويشكّك كذلك في قدرة المعاهدة على تحقيق الأمن، وهذا ما قد يدفع الدول العربية مستقبلاً إلى إعادة النظر في منهجيتها تجاه هذه المسألة.

ثالثاً: تؤكد الدول العربية على أنّ إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، يساهم بشكل فعال في تعزيز منظومة عدم الانتشار. وفي هذا المجال، نشدد على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونعتبر ذلك تدبيراً هاماً من تدابير عدم الانتشار وخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية المعاهدة.

رابعاً: إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم في الأساس على تحقيق التوازن بين هدفين رئيسيين، أوّلهما تعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره، أمّا الهدف الثاني فهو تيسير ممارسة الدول الأطراف غير النووية لحقها في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون استثناء. وبهذين الهدفين أصبحت معاهدة عدم الانتشار النووي حجر زاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار.

غير أن الدول العربية لاحظت وجود ازدواجية في نقل المواد والتكنولوجيا إلى دول غير أطراف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما دفع قمّتي الرياض عام ٢٠٠٧ ودمشق عام ٢٠٠٨ إلى الطلب من وزراء الخارجية العرب تقديم دراسة تتضمن آلية عملية، تقترح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في إطارها في حالة عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة لتنفيذ المبادرة العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وعدم تبني آلية لتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن. كما اعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (٢١) في الدوحة عام ٢٠٠٩ "الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام ٢٠٢٠".

السيد الرئيس،

لقد أثبتت تجارب السنوات الماضية مدى التزام كافة الدول العربية، ومن ضمنها سوريا، بمعاهدة عدم الانتشار وباتفاقات الضمانات الشاملة التي وقعتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحرصها على بناء أفضل العلاقات مع الوكالة من اجل تحسين ظروف استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية على أراضيها. ولذا تأسف المجموعة العربية للكلام الذي ورد على لسان المدير العام للوكالة السيد امانو بحق سوريا والذي قد يساء تفسيره على انه اتهام لها بالتنكر لالتزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الضمانات الشاملة التي وقعتها مع الوكالة. علماً أن الموضوعية كانت تفترض الإشارة إلى خطورة رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وهي دولة تعتدي على جيرانها وتحتل اراضيهم وتقف حجر عثرة أمام تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة متروعة السلاح النووي. ومن المعلوم أن سوريا من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٨ ونفذت التزاماتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولديها اتفاق ضمانات شاملة منذ العام ١٩٩٢ وفي هذا

الصدد نذكر بأنها بالنيابة عن المجموعة العربية كانت قد تقدمت إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ بمبادرة لاخـــلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية .

من هنا، تؤكد الدول العربية على ثوابتها التالية:

أ- إن اتفاقية الضمانات الشاملة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الإطار القانوني الوحيد ومعيار التحقق من الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بمقتضى معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النوويـــة، وإن وثيقـــة البروتوكول الإضافي هي وثيقة طوعية غير ملزمة.

ب- عدم قبول أية التزامات جديدة على الدول غير النووية الأطراف بمعاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية، قبل حدوث تقدم حقيقي لتحقيق عالمية المعاهدة ونزع السلاح النووي وتنفيذ الالتزامات الحالية من قبل جميع الدول الأطراف، وبشكل خاص تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر الأطراف لمراجعـــة وتمديـــد المعاهدة عام ١٩٩٥.

في ضوء ما تقدم، تطالب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بما يلي:

أ- إعادة مطالبة إسرائيل بالانضمام دون إبطاء إلى معاهدة عدم الانتشار النووي كطرف غـــير نـــووي، وإخضاع كافة منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاً لعالمية المعاهدة في الشـــرق الأوسط.

ب- مطالبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بضرورة تنفيذ قراراتها ذات الصلة ومنها قرار "القدرات النووية الإسرائيلية" الصادر في أيلول ٢٠٠٩ وتقديم تقارير مرحلية لتنفيذه إلى مجلس محافظي الوكالة الدوليـــة للطاقـــة الذرية، والى المؤتمر العام للوكالة.

أخيراً، ندعو الدول الأطراف إلى بذل كافة جهودها لتحقيق عالمية المعاهدة، وإلى احترام التزاماتها بموجب المعاهدة وبموجب نتائج مؤتمرات المراجعة، بما في ذلك فرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها. ونؤكد أن التعاون القائم حالياً مع هـــذه الدول غير الأطراف لا يمثّل فقط تشجيعاً لتلك الدول على الاستمرار خارج المعاهدة، بل يمثل أيضاً إضعافاً لنظام منع الانتشار وخرقاً لروح ونص المعاهدة وتهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وشكراً السيّد الرئيس